

كتابة على المحيطان

قولوها صراحة وخلصونا!

عامر القيسي



كلمته بوضوح وعلائية من انه يرفض التمديد، وأعلن أيضا خياره القادم، باختلاف وجهات النظر بشأن هذا الخيار، وهو إعادة نشاط جيش المهدي المسلح لمقاتلة الاميركان. والاميركان الذين قالوا صراحة أيضاً أنهم بانتظار قرار عراقي مع تحيينهم بقاء ١٦ ألف جندي لحماية سفارتهم وتدريب القوات المسلحة العراقية.

بعض قادة الكتل السياسية تقول إن الموقف من هذه القضية هو مسؤولية الحكومة، والحكومة تقول إنها ترفض التمديد، مع الاحتفاظ بحق اتخاذ القرار للكتل السياسية المشاركة في الحكومة باعتباره قراراً وطنياً يمس الجميع دون استثناء. ولا أحد يدري في الحقيقة ما يجري في

الغرف المغلقة. بعض التسريبات تقول، مؤكدة، أن البعض يقول لا للتمديد أمام وسائل الإعلام، في حين يقول نعم في الجلسات الخاصة وفي اللقاءات مع الاميركان!

هذا النوع من السلوك السياسي يعبر عن ازبواجية في الموقف من قضية خطيرة من هذا الطراز وما يترتب عليها من تطورات في العملية السياسية، سلباً أو ايجابياً. الذين يرمون الكرة في ملعب الحكومة يريدون أن يتخلصوا من مسؤولية القرار وتوريط المالكي وحكومته بقرار له علاقة مباشرة بمستقبل العراق السياسي والأمني خصوصاً لينقضوا على آخر ما تبقى له من رصيد في الشارع وفي علاقته مع

حدثت في الشارع على كاهل المالكي الذي تحمل لوحده حتى الآن غضب الشارع العراقي أو بدقة أكثر غضب المتظاهرين!!

على الجميع أن يدرك، إن أراد ذلك، أن "لعبة" المتظاهرات لا تشبه "لعبة" الاميركان، وإن نتاجها لن تكون على طريقة "باطل.. باطل وهو الهدف المحب للمتظاهرين تحت نصب الحرية. إن خطورة اللعبة هي أنها ستترسم خريطة جديدة للوضع العراقي، باختلاف السيناريوهات التي سيتم بها إخراج الموقف، وإن على الجميع التعامل مع هذا الاستحقاق بروح المسؤولية العالية بما في ذلك التيار الصدري بموقفه الواضح والصريح، وإن يكون القرار وطنياً عراقياً حكيماً والدولية!!



قال إن رفع تجميد جيش المهدي يتحمله الصدريون وإن اتفقنا على التمديد سنمضي به

المالكي: لن أتحمّل مسؤولية الانسحاب لوحدى.. وأميركا تنتظر رداً عراقياً بحلول آب

جواباً على علاوي: لم اعرفه من قبل، ولم تجمعي به صداقة أو تجارة.. ما بيننا خلاف سياسي

وقال: "لنك رشحت سعدون الدليمي للدفاع وتوفيق الياسري للدخيلة". وتابع: "شخصياً اثق بالدليمي والياسري، إنهما كفاءتان عسكريتان غير متحزبتين ولا تنتهج الطائفية". وقال: بهذا الاختيار النهائي يخرج الملف من يدي ويصبح في يد البرلمان، أما إذا رفض فستتعدد المشكلة". وأكد انه يمتلك حق اختيار الفريق المسلح، موضحاً أن المناصب الأمنية ليست مخصصة للعراقية والتحالف الوطني، وقال: "اتفقنا على أن تكون الدفاع للكون السني والداخلية للكون الشيعي". وكشف المالكي أن التحالف الوطني وتحالف الوسط وكتلا أخرى وجزءاً من العراقية ليس لديهم اعتراض على تسمية الدليمي للدفاع.



المالكي خلال مؤتمر صحفي في بغداد أمس

لو وصلت الأمور إلى هذا السوء لن أجد حرجاً في إعلان أسماء الوزراء المقصرين، ومن الممكن أن اذهب إلى حل الحكومة والبرلمان أو الذهاب إلى الأغلبية، كل الاحتمالات واردة

لكنه لم يخف بان التأخر في تسميتهم يجعل الحكومة منقوصة وعملها يتأثر بالضغوط السياسية والشعبية. وأوضح أن سبب التأخير هو الرفض المتواصل لكل المرشحين الأمر الذي دفعه إلى التخلي عن التوافق ومحاولة ضمان الإجماع النسبي داخل البرلمان.

السياسة مع الحكومة ومعه شخصياً". وقال: "لطالما جعلوني وحدي، في وقت قلت لهم إن الفضل لن يخصني بمفردي سيضمحل الجميع". المالكي أيضاً، رفض فكرة إطلاق مبادرة سياسية جديدة من قبل رئيس إقليم كردستان، وأشار إلى أن المبادرة الحالية تكفي وهي أنتجت حكومة ونظام شراكة وتمهد لبناء دولة. وقال المالكي: "لسنا بحاجة إلى اتفاقية جديدة، كل ما هو مطلوب مبادرة سياسية تلزم الجميع بصيانة ما تم الاتفاق عليه في أربيل". لكنه نفى أن يكون التحالف الوطني، الكتلة التي ينتمي إليها المالكي، قد تنصلت عن اتفاقات أربيل، وأجاب رئيس الحكومة عن سؤال لأحد المراسلين حول مجلس السياسات الاستراتيجية وانتهام علاوي لدولة القانون بالاتفاق في صالحيات المجلس. وقال المالكي: "لو كانت هناك رغبة في هذا المجلس من قبل الأطراف المعنية فنحن جاهزون وسنلتزم بالاتفاق". التحالف الوطني لم يطالب قط بإلغائه.

الدليمي والياسري

وعن أزمة الوزارات الأمنية، لم يجد رئيس الحكومة أي ضرر أصاب المؤسسة الأمنية في غياب رؤوسها،

تمديد بقاء القوات الأميركية في العراق، مؤكداً أن مسألة إجلاء تلك القوات هي التي دفعت التيار الصدري إلى المشاركة بالعملية السياسية واللجوء إلى المقاومة السلمية.

الخلاف مع علاوي

في الشأن السياسي، وعلى صعيد حكومة الشراكة، نفى المالكي أن يكون لديه خلاف شخصي مع زعيم العراقية إياد علاوي، مشيراً إلى أن الاختلاف الذي نشب بينهما أصله وجهات نظر متباينة بخصوص العملية السياسية وطريقة إدارة البلاد.

وقال المالكي: "لم اعرف علاوي من قبل، ولم تجمعي به صداقة أو تجارة قديمة.. كل ما في الأمر خلاف سياسي على مصالح البلاد". وكشف المالكي عن أن رسالته الأخيرة كانت بمثابة رد على ٢٠ رسالة كان علاوي قد بعثها تباعاً منذ شهرين.

وبدا المالكي منزعجاً من الطريقة التي كتب فيها علاوي تلك الرسائل، وقال: "من وجهة نظر علاوي، وكما قرأت في رسائله، فإن كل ما فعلته خاطئ، علاوي يجد أنني لم افعل شيئاً صحيحاً قط، وهذه طريقة حوار غير ملائمة وتفتقد إلى الدقة".

وخلال المؤتمر اظهر المالكي قلقه مما اسماها "تصرفات بعض الكتل

الاميركيون يريدون موقفاً عراقياً بحلول آب المقبل، الاتفاقيه ستنتهي ولا يمكن تمديدھا، وان كانت هناك حاجة إلى أي تعديل فعلى العراق الذهاب إلى إبرام اتفاقية جديدة. ولن أتحمّل مسؤولية هذا القرار وحدي

إذا كان يرغب بالتمديد للقوات الاميركية، قال المالكي: "دول وجهات تريد أن تعرف موقفي، هل تريدني أن أخبرك أنت؟". لكنه أكد أن القرار لن يكون سهلاً على الجميع، خصوصاً وأن ملف الانسحاب بحاجة إلى مناقشة عميقة وجادة من قبل شركاء العملية السياسية، طالبا دعوة المجتمع المدني وقادة الرأي إلى المساهمة في هذا النقاش.

الصدر يتحمل مسؤولية رفع التجميد

وفي ما يخص قرار التيار الصدري رفع التجميد عن جيش المهدي والتهديد بتنفيذ عمليات عسكرية في حال لم ينسحب الجيش الاميركي من العراق، أكد المالكي أن الوسط السياسي يتحمل ذلك، دون أن يستثنى الصديريين من مسؤولية مثل هذه القرارات. وقال: "السيد الصدر والتيار جزء من الوسط السياسي".

ووجد رئيس الحكومة أن أي موقف رسمي عراقي إزاء الانسحاب الكامل سيكون واقعاً وملزماً في حال حصل على الإجماع سواء كان مع مغادرة الاميركيين في الموعد أو التمديد لهم عبر اتفاقية جديدة. لكنه قال: "الإجماع

عبر اتفاق جديد، لكنه قال: "الإجماع

رفض رئيس الحكومة العراقية الكشف عن موقفه الشخصي من الانسحاب الاميركي الكامل، مؤكداً انه ينتظر لقاء مهما للفرقاء لاتخاذ قرار حاسم إزاء الاتفاقية الأمنية النافذة نهاية العام الجاري.

وكان نوري المالكي يتحدث لعشرات الصحفيين في مؤتمر صحفي عقده ببغداد أمس، وحضرته المدى، تناول فيه ملفات سياسية وأمنية عديدة من بينها الخلاف مع زعيم العراقية إياد علاوي، والموقف الحكومي من قرار التيار الصدري برفع التجميد عن جيش المهدي في حال لم تنسحب القوات الاميركية.

ولم يبدأ المالكي مؤتمره باستهلاله الصحفي المعتاد، واكتفى بالاستماع إلى أسئلة الصحفيين.

وقال المالكي انه لا يشعر بالقلق من الانسحاب الكامل نهاية العام، نظراً لقدرة الأجهزة الأمنية العراقية على ضبط الأمن الداخلي، لكنه نفى أن يكون الأمن الخارجي مهما. وقال: "لا توجد دولة في العالم تفكر، الآن، بشأن هجوم أو اعتداءات على البلاد".

بغداد / علي عبد السادة

لن أصرح بموقفي

وحرص رئيس الوزراء كثيراً على عدم التصريح بوجهة نظره بخصوص الانسحاب الاميركي، لكنه لم يقل صراحة إن بغداد تريد الانسحاب الكامل في موعده. وقال انه ينتظر موقفاً جامعياً من الكتل السياسية العراقية. وتابع: "قريباً سأدعو السياسيين العراقيين لاجتماع حاسم بشأن الاتفاقية".

وقال إن الاميركيين يريدون موقفاً عراقياً بحلول آب المقبل، مشيراً إلى أن الاتفاقية الجارية ستنتهي في ١٣ كانون الأول المقبل، ولا يمكن تمديدھا، وإن كانت هناك حاجة إلى أي تعديل فعلى العراق الذهاب إلى إبرام اتفاقية جديدة.

وقال: "لن أتحمّل مسؤولية هذا القرار وحدي.. الأمر يتطلب مشاركة جميع الكتل السياسية فيه".

وكان وزير الدفاع الأميركي روبرت غينس قد فتح خلال تفقده قوات بلاده المتمركزة في قاعدة مارين بمدينة الموصل الحكومية العراقية على الإسراع بمطالبة واشنطن بتمديد بقاء قسم من جنودھا بعد العام ٢٠١١، مؤكداً أن الوقت بدأ ينقذ في واشنطن.

وحين سأل احد المراسلين المالكي عن موقفه الشخصي من الانسحاب، وعما

هل يغادر الجنود في الموعد أم ستعدل بغداد اتفاقھا؟

هل يغادر الجنود في الموعد أم ستعدل بغداد اتفاقھا؟ الانسحاب الأميركي: بغداد حائرة وواشنطن ليس لديها الوقت

صحيفة رادو في أواخر نيسان ٢٠١١، بان لا حاجة إلى القوات الاميركية بعد ٣١ ايد ٢٠١١، كما ذكر بان رحيلھا سيكون أفضل للبلاد. هذا التصريح يخالف بشكل كبير التصريحات السابقة التي اطلقھا الجنرال و هو يدعم تمديد بقاء القطعات الاميركية في العراق. في ٢٨ نيسان نشرت صحيفة رادو مقابلة مع السيد زبياري قال فيها أن القوات المسلحة العراقية لن تكون قادرة على الدفاع عن حدود البلاد او سمائھا حتى عام ٢٠٢٠. وأضاف أن هذا لا يعني بان القوات الاميركية لن يعتمد على الولايات المتحدة من اجل الدعم العسكري، بل بدلا من ذلك يمكن للعراق أن يعمل مع الناتو والدول الأخرى للمساعدة في الدفاع الوطني، واستمر قائلا إن الوجود الاميركي في العراق قد رعى المعارضة الداخلية، وإذا ما بقيت القطعات الاميركية فستسبب مشاكل أكثر مما تحلھا. وأخيراً، قال زبياري سواء أبقيت القوات الاميركية أو رحلت فان ذلك سيكون بقرار سياسي وهو أمر متروك لزعما البلاد.

العراق أمنا بدون مساعدة الجيش الاميركي. يقول احد طلبة جامعة الانبار "إنھا فرصة ذهبية للحكومة كي تمسك بيدها قرار بقاء القوات الاميركية أو رحيلھا لكي تتيح للشعب العراقي أنھا تمتلك السيادة". كذلك يسأل العراقيون أنفسهم سؤالاً بسيطاً لا جواب له "هل يصبح العراق أكثر أم أقل عنفاً إذا ما رحل الاميركان؟". الكثير من العراقيين، خاصة في المناطق الشمالية، يعتقدون بان الوجود الاميركي هو بمثابة حاجز يمنع الحرب الأهلية العراقية، لكن في مناطق أخرى، فإن العراقيين الذين كانوا يعملون إلى بقاء القوات الاميركية يشعرون الآن بالقلق، إذ قد يسبب بقاؤھم عنفاً جديداً تمارسه الجماعات المسلحة. تقول إحدى الموظفات من مدينة النجف "أنا أفضل رحيل الاميركان عن العراق لكي لا يبقى عنز للمتطرفين في حمل السلاح". الشهر الماضي، قال السيد الصدر بأنه سيأمر رجاله بمهاجمة القوات الاميركية إذا ما بقيت بعد موعد الانسحاب المقرر. كما ذكر احد أعضاء البرلمان من التيار الصدري بان التيار سوف يجند مقاتلين أجانب ليقاتلوا القوات الاميركية. فيما يعد قائد ناطق باسم التيار إنهم لا ينية لديهم لتجنيد مقاتلين أجانب. الاتفاقية بين الولايات المتحدة والعراق تستوجب رحيل القوات الاميركية كافة عن العراق في نهاية ٢٠١١، إلا إذا قدم العراقيون طلباً لتمديد بقائھا. في دهاليز السلطة، ليس هناك سياسي واحد حتى رئيس الوزراء نوري المالكي، يرغب في أن يتحمل مسؤولية ذلك.

من جانب آخر، نشرت (أفكار عن العراق) بان رئيس أركان الجيش العراقي الجنرال باكر زبياري قال، في مقابلة مع

عن: نيويورك تايمز



المرحلة المهمة التي مرت بها البلاد، من تصديق الدستور في ٢٠٠٥ إلى التفاوض بشأن الاتفاقية الأمنية في ٢٠٠٨، إلى إجراء انتخابات ٢٠١٠ وتشكيل الحكومة، فإن بغداد تسير على نهجھا الخاص وليس على نهج واشنطن، حيث تسير لشؤون الدولة وفق إملاءات البرامج الانتخابية وعجلة الأخبار. القرار قد يكون واحداً من أهم القرارات الخطيرة في الديمقراطية الفتية في العراق، فالعراقيون يناقشون القضية في الشوارع وفي المساجد، النقاش يتركز على المسائل الرمزية للهوية الوطنية ولا شأن لها إذا بقي

التيار الصدري بان الجيش العراقي لن يتحمل مسؤولية ذلك. من جانب آخر، نشرت (أفكار عن العراق) بان رئيس أركان الجيش العراقي الجنرال باكر زبياري قال، في مقابلة مع